

المُواطنة في سورية

"قراءة في مفهوم المواطنة وممارساتها على ضوء التغيرات الدستورية

في سورية بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٠"

تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: طالب الدغيم

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

أيلول / سبتمبر ٢٠١٧

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣	مقدمة.....
٣	في مفهوم المواطنة.....
٤	الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سورية في مطلع عهد الاستقلال الوطني.....
٥	المواطنة في سياق انتخابات النيابة السورية عام ١٩٤٧.....
٦	المواطنة في مرحلة الانقلاب العسكري الأول في سورية عام ١٩٤٩.....
٧	المواطنة في عهد الحكومة الأتاسية المؤقتة في أواخر عام ١٩٤٩.....
٨	مرحلة الجمعية التأسيسية: المواطنة ونقاشاتها في دستور ١٩٥٠.....
١١	خاتمة.....
١٢	ملحق.....

مقدمة

أثرت في قضايا المواطنة الدستورية في سورية بعد الاستقلال من حرية رأي وتعبير ومنافسة سياسية ومشاركة اجتماعية نوعية في عملية صنع القرار الوطني وتدويره، ظروف تاريخية اجتماعية وأمنية وجيوسياسية، انعكست على قيمها، وتحكمت بها لمصلحة فئة أو أقلية حاكمة مُحددة أو قوى خارجية طامعة. وبهذا اكتسب موضوع المواطنة على ضوء التغيرات الدستورية في سورية بعد الاستقلال أهمية خاصة؛ لكونها ظاهرةً اجتماعية وسياسية وقانونية لم تظهر في سورية عبر ولادةٍ طبيعية، وإنما تطورت بعد مسيرة شاقة ومضنية. ففي أربعينات القرن العشرين، شهدت سورية مُجمل التحولات في البنية المؤسسية التنظيمية داخل المجتمع والدولة، وشهدت صدور أول دستور ليبرالي وضعته جمعية تأسيسية وطنية منتخبة شعبياً، كما تعرضت لضغوط إقليمية ودولية خطيرة انعكست على طبيعة الحياة العامة للمواطن السوري. ووفق ذلك تحاول هذه الورقة الإجابة عن سؤال مركزي، وهو: كيف يُمكن فهم قيم المواطنة وممارستها في سورية بعد الاستقلال الوطني ولا سيما في الفترة بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٥٠؟

في مفهوم المواطنة

طُرحت عدة نظريات مفهوم المواطن (Citizen) والمواطنة (Citizenship) داخل الفضاء الأكاديمي، فاختلف المفهوم في تعريفه من مُفكر لآخر، وخضع في بعض الأحيان لغاياتٍ تبريرية وتحريفية، ولا سيما مع ارتباطه بمسألة التفريق بين المعنيين الإسلامي والغربي لدى بعض الباحثين والمستشرقين. ويشير المفهوم كما ورد في القرآن الكريم إلى أن كلمة مَوطن، هو مَوْضع القتال، وورد في الآية القرآنية "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة" التوبة: ٢٥/٩. وبالعودة إلى الأصل اللغوي للكلمة عند ابن منظور في لسان العرب، فإن المواطنة مصدرها وطن؛ أي المَنزَل، وهو موطن الإنسان ومحل إقامته^١. وتحيلنا الموسوعة البريطانية الحديثة إلى أن المواطنة (Citizenship) هي تعبيرٌ عن علاقةٍ بين فردٍ ودولة، كما يُحددها قانون تلك الدولة، وهي تَدل على مرتبةٍ من الحرية مع ما يُصاحبها من مسؤوليات وواجبات^٢.

ويعتقد المفكر المصري سمير مرقص أن التنظير للمفهوم بدأ مع تحرك المواطنين؛ لأن المواطنة هي ممارسة وحركة في المقام الأول، إذ هي تعبير عن حركة الإنسان اليومية مُناضلاً من أجل حقوقه على قاعدة المساواة مع الآخرين، بغض النظر عن العرق والمذهب والدين والمستوى الاجتماعي^٣. ولذلك يتخذ مفهوم المواطنة ثلاثة أبعاد رئيسية؛ وهي:

- البُعد الأخلاقي. يَنطلق من مبدأ إنسانية الإنسان، ونجد دلالاته في معاني الحرية والخير العام.

طالب الدغيم؛ مواليد سورية ١٩٨٩. درس ماجستير التاريخ العربي المعاصر في معهد الدوحة للدراسات العليا، وعنوان أطروحته: "التطورات الدستورية في سورية بعد الاستقلال الوطني". عمل مساعد باحث للمفكر اللبناني وجيه كوثراني في عام ٢٠١٦. له عدة مقالات منشورة في مجلة الدوحة ومجلة المأثورات الشعبية، ومقالات في مجلات تونسية وفلسطينية وسورية.

^١ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ط ٢٠٠٠، مجلد ٦، ج ١٣، ٤٨٦٨.

^٢ Jacob E. Safra, "The New Encyclopedia Britannica," London, (1978), vol. 3, p.332.

^٣ سمير مرقص، مفهوم المواطنة وأبعادها المتعددة، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ٦ تموز/يوليو ٢٠١١، انظر يوتيوب: <http://bit.ly/2frmBRK>

- البُعد القانوني. وفيه تُحدّد المواطنة كمجموعة قواعد حقوقية تشمل حقوق الإنسان وواجباته.

- البُعد الاجتماعي. باعتبار المواطنة مُحدّدةً للاتجاه السلوكي للأفراد في الجماعة الواحدة.

الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سورية في مطلع عهد الاستقلال الوطني

خضعت سورية في العقود الأولى من القرن العشرين لتأثير التنظيم التقليدي للمجتمع، حيث تسيطر نخبة مدنيّة تجارية و مثقفة على مركز القرار فيها، وبدا تشابك البنى الشرائحية، وظهرت تناقضاتٍ حادةٍ بين الميل نحو بناء مجتمع مدني، وجمود القوالب المحليّة التقليديّة، وكلها كانت نتاجاً طبيعياً للسياسات التجزيئية التي اتبعتها السلطات الانتدابيّة الفرنسيّة (١٩٢٠-١٩٤٦) (انظر في الملحق ١). ولكن أخذ ينمو لدى فئات متنوعة شعور بأهميّة التضامن الوطني، فشاركوا في المظاهرات الطلابيّة والعماليّة، والإضرابات في جميع المدن والمناطق السوريّة حتى نالوا الاستقلال خلف تلك النخبة^٤. وبلغ الشعور الوطني أوجه في خُطبة الاستقلال التي ألقاها الزعيم فارس الخوري "مسيحي بروتستانتي" أمام البرلمان السوري، بعد عودته حاملاً كتاب الاستقلال من الأمم المتحدّة في سان فرانسيسكو الأمريكيّة في نيسان/أبريل ١٩٤٦. وبارك للشعب السوري انتصاره، ودعاها للحمة والتعاقد، والعمل على بناء وطنٍ يستظل بظله جميع السوريين.

إذاً، منذ البداية هيمن تحالفٌ كبار مُلاك الأراضي والتُّجّار على السلطة الوطنيّة، بشكلٍ أجهض التحول في عمليّة الانتخابات، والانتقال الديمقراطي الحر في سورية. إذ، تُعطينا البرلمانات السوريّة في بداية عهد الاستقلال صورةً واضحة عن تسلط فئة قليلة على مفاصل الحياة السياسيّة والاقتصاديّة في البلاد، وقد بيّن ويندر بمعلومات تفصيليّة، طبيعة أعمال أعضاء برلمانات سورية من انتخاب المؤتمر السوري الأوّل عام ١٩١٩ وحتى انتخابات النيابة عام ١٩٥٤، فنجد أن نسبة المُلاك وشيوخ القبائل من النواب اقتربت من النصف، وتجاوزت نحو ٤٤% من مجموع الأعضاء^٥.

ومع ذلك فقد ساهمت التطورات في قطاع الصناعة والزراعة، وتحديث عمليّة المكننة، بالإضافة إلى النمو السريع الذي شهدته العمليّة التعليميّة في التأثير على تركيبة السلطة، وفي تقليص تدريجي للعزلة التي كانت تغذي الشرائحية. حيث تم دفع الأفراد باتجاه ساحه اجتماعية أكثر رحابةً، فلم تعد الولاءات الأهليّة تكفي للتعاون والحماية، بل أصبح الاعتماد على قانون حكومي واضح هو الملاذ الآمن للجميع. وبالرغم من ذلك، فإن الروابط التقليديّة لم تختفِ بالمطلق، وإنما تأقلمت مع الظروف الجديدة، فأعدت إنتاج نفسها داخل الجماعة الوطنيّة، ودخلت في إطار تكوّن المجتمع المدني. فأصبح الانخراط في الأحزاب السياسيّة والنقابات المهنيّة والأندية الشبّانية، يُشبه ما سماه الأسكتلندي ريموند هينبوش "عمليّة وضع الخمور القديمة في أوّانٍ جديدة". ففي صيدنايا مثلاً، انضمت العائلات الكاثوليكيّة إلى الحزب القومي السوري

^٤ Gordon Torrey, "Syrian Politics and the Military: 1945-1958," Ohio State University Press, (1964), p.23.

^٥ Richard R. Winder, "Syrian Deputies and Cabinet Ministers: 1919-1959: part (31)2," Middle East Journal, (1963), vol.17, p.50.

الاجتماعي؛ لأن العائلات الأرثوذكسية انضمت إلى صفوف الحزب الشيوعي^١. وكان لذلك أثره على عملية الاستقطاب الشعبي الهوياتي، وخلق أزمة مواطنة مستقبلية في سورية في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي.

المواطنة في سياق الانتخابات النيابية السورية عام ١٩٤٧

تفانم الاستياء الشعبي من الكتلة الوطنية التي قادت معركة الاستقلال، وبمرور الأيام نُظر إليها على أنها فئة متسلطة على حقوق الشعب. فقد بدأت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ مظاهر احتجاج واسعة، ثم تكررت في نيسان/أبريل ١٩٤٧، وقد نظمتها الكتلة البرلمانية المعارضة كالأخوان المسلمين والكتلة الدستورية المعارضة، وبمشاركة الطلاب الجامعيين، وطالبت الحزب الوطني الحاكم بتعديل قانون الانتخاب بما يُلائم الظروف الجديدة لسورية، ونادت بإشراك أفراد الشعب في عملية صنع القرار السياسي الوطني^٢.

وتلخصت المطالب الشعبية وعرائض الأحزاب المعارضة في تحويل نظام الانتخابات من اقتراع على مرحلتين إلى انتخابات مباشرة؛ إذ كان النظام السائد في العهد العثماني والانتدابي الفرنسي يُحتم على كل مئة مُقترعٍ اختيارَ من ينوب عنهم لينتخب أعضاء البرلمان في دورة ثانية، وفق انتخابات سرية، وهو ما كان يُسهل عملية تزوير الانتخابات^٣. بدا الاعتراض من زعماء الحزب الوطني الحاكم، وأصروا على التمسك بالنظام الانتخابي الذي أقره دستور ١٩٣٠، وهذا ما عبّر عنه الزعيم الدمشقي خالد العظم، فدعا في البرلمان للمحافظة على نظام الانتخابات كما هو مقابل تشديد الرقابة عليه. ورأى العظم أن "المواطنين السوريين لم يصلوا إلى درجة الوعي التي تُمكنهم من انتخاب النائب الصالح لتمثيلهم، فهم تَعوّدوا على التعامل مع زعماء أحيائهم، وشيوخ قبائلهم"^٤. أدى اتساع الضغط الشعبي إلى صدور قانون الانتخاب الجديد في ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٧. حيث تم تحديد طريقة الانتخابات بأن تتم بشكلٍ مباشر (م١)، وفي إطار من السرية (م٢)، وكلُّ نائبٍ يُمثل ٣٠ ألف ناخب (م٥)، فإذا فاز أحد المرشحين ضمن دائرة ترشيحه يُعتبر ناجحاً في النيابة^٥.

اكتسبت الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٤٧ أهميةً بالغة في تاريخ سورية؛ فهي المرة الأولى التي أبدى فيها السوريون -ولو نظرياً- رأيهم وعبّروا عن مواظبتهم بشكل حرّ ومستقل، من خلال أوراق التصويت، واختيار من يُمثلهم في البرلمان. وأثبتت انتخابات ١٩٤٧ بأن الديمقراطية البرلمانية لم تكن مجرد خدعة، حين أصيبت الأحزاب التقليدية (الحزب الوطني والشعب) بهزيمة ساحقة في الجولة الأولى^٦. لكن الأمر اختلف في الجولة الثانية، فقد تمكن مرشحو الحزب الوطني من الفوز بالأغلبية؛ ممّا أثار شكوكاً في نزاهة العملية الانتخابية، وأنهم رئيس الجمهورية شكري القوتلي - بصفته زعيم الحزب الحاكم - بعملية التزوير، حيث حصل الحزب الوطني على ٢٤ مقعداً، والمعارضة والمستقلون على ٣٣.

^١ ريموند هينبوش، تشكّل الدولة الشمولية في سورية البعث، تر حازم نهار، بيروت، رياض الريس، ط١، ٢٠١٤، ١١٢، ١١١.

Torrey, p. 73^٧

Torrey, p. 64^٨

^٩ خالد العظم، مذكرات خالد العظم، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٣، ٣٣٢/١.

^{١٠} نصح بابيل، صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين، بيروت، رياض الريس، ط٢، ٢٠٠١، ٣٦١-٣٦٢.

^{١١} يوهانس رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي، تر محمد ابراهيم الأتاسي، بيروت، رياض الريس، ٢٠٠٥، ٢١١-٢١٥.

فانفجرت مظاهرات شعبية قادتها جمعية العلماء والإخوان المسلمون رداً على تزوير الانتخابات، إلا أن الحكومة تعاملت معها بالعنف، وأغلقت بعض المساجد والصحف للحيلولة دون توسُّع العمل الاحتجاجي في أنحاء البلاد.

ومهما يكن، فإن الحزب الوطني والقوى السياسية المعارضة جعلوا من التصويت الشعبي مجرد مظهرٍ ونصوص على الورق. وفي الواقع، فقد كانت معظم القوى تتنافس على استقطاب الناخبين بطرق شرعية وغير شرعية، وتحول البرلمان إلى وسيلة للإثراء والوصول للمناصب، وذلك صرح به النائب المستقل حبيب كحالة في مذكراته، بالقول: "كثرت الجيل والألاعيب التي كان مُمثلو الشعب يستعملونها من أجل مصالحهم"، وعلى سبيل المثال، في إحدى القرى تم شراء أصوات ٣٠٠ فرد من سكانها بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة سورية؛ مما ولّد شعوراً بالريبة والإحباط لدى المواطنين، وأصبح يُحكم على الانتخابات من كل طرف "الفائز والمهزوم" بأنها غير سليمة^{١٢}. ونتج عن سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية تغير ذهنية المواطن السوري الراغب في العيش تحت نظامٍ نيابي ليبرالي، وأصبح اهتمامه منصباً على تأمين احتياجاته الأساسية - الاجتماعية والمعيشية - لا غير.

المواطنة في مرحلة الانقلاب العسكري الأول في سورية عام ١٩٤٩

أيدت غالبية الأحزاب الراديكالية "الإخوان المسلمون والبعث والعربي الاشتراكي" انقلاب قائد الجيش حسني الزعيم على نظام الرئيس شكري القوتلي في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩. وكان ذلك نتيجة طبيعية لما مرت به البلاد من أزمة ثقة بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية بعد انتخابات ١٩٤٧، ويضاف إليها هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨. حيث رأت النخب السياسية أن انقلاب الزعيم سيُعيد الحياة الدستورية إلى البلاد بعد أن أصيبت بانتكاسة. ولكن خلاف ذلك كانت مرحلة الزعيم أكثر سلطوية، فهو حاول الاستبداد بحكم البلاد، وتوجيه الأمور لمصلحته، وعبر عن ذلك صديقه المقرب النائب أكرم الحوراني بالقول: "سار انقلاب الزعيم باتجاهه العسكري الدكتاتوري.. وأخذ يتبلور واقعياً على جميع الأصعدة؛ فعلى صعيد حرية الصحافة والنشر ألغى الزعيم جميع الصحف الحزبية، ولم يبق إلا ست صحف مؤيدة له، وكذلك أصدر قراراً بحل الأحزاب في البلاد"^{١٣}. في حين كانت الصحافة والأحزاب بمثابة المنابر التي يُعبر المواطن من خلالها عن مشاركته وحقوقه في المجتمع.

عقد حسني الزعيم استفتاء عاماً، ووجه أسئلة للمواطنين، وهي:

١. أتقبل أن يُنتخب رئيس الجمهورية لأول مرة من الشعب على أن تُحدد مدة الرئاسة في الدستور؟

٢. أتقبل تخويل رئيس الجمهورية وضع دستورٍ جديد بمرسوم تشريعي؟

^{١٢} رايسنر، المرجع السابق، ٥١-٥٣.

^{١٣} أكرم الحوراني، مذكرات، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٠٠٠، ٢٠٠٠/٩٧٦.

٣. أتريد أن يُصدق الدستور الجديد من الشعب مباشرة أم تريد أن يُصدق من قبل مجلس النواب؟

وفي أواخر شهر حزيران/يونيو ١٩٤٩ أعلن البرلمان أن نسبة الذين انتخبوا الزعيم رئيساً بلغت ٩٩,٥٣ من مجموع المقترعين، ونسبة الذين اقترحوا على الأسئلة بلغت ٨٨,٩ من مجموع الناخبين^{١٤}. وبالرغم من كل ما سببه الزعيم من زعزعة للحكم البرلماني بعد إلغاء دستور ١٩٣٠، فإن إجراءاته أضافت حركةً جديدةً سرعت من وتيرة العمل المدني وفق ما أكدّه الأستاذ القانوني أسعد الكوراني لصاحب جريدة ألف باء، بأن الدستور الجديد ينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.

ولم يطل عهد الزعيم بعد الاستفتاء في ٢٦ حزيران/يونيو إلا خمسين يوماً، لذا اكتفى بإصدار قانون مدني جديد. وقام بإلغاء القانون المعمول به منذ العهد العثماني، والذي كان يستمد مواده من التشريع الحنفي، فأصبحت الشريعة بالمرتبة الثانية بعد النص الوضعي. ورغم سخط الإخوان المسلمون وبعض أنصار جمعية العلماء في دمشق وحب؛ لأن القانون الجديد يحمل الصبغة العلمانية، إلا أن النخبة القانونية عملت على إقراره بكل قوة^{١٥}. وأصدر الزعيم قانوناً يقضي بإنشاء مجلسٍ خاصٍ برجال العشائر، وهذا المجلس ينتخب ستة نواب يُمثلون العشائر السورية في البرلمان، وكان الهدف من ذلك توطين العشائر، وإشعارهم بأنهم مكون أساسي في المجتمع السوري.

كانت مرحلة الزعيم مرحلةً محوريةً في التاريخ الدستوري السوري، وعلى حد قول باتريك سيل فإنها أزالَت الكثير من الأعشاب الميتة في الحياة العامة في سورية. وعُدلت في عهده أغلب القوانين التي سببت مواطنه منقوصة، وخلق هويات فائضة حتى ذلك الوقت، وكما فتحت الإجراءات الدستورية لعهد الزعيم الطريق لإجراء انتخاباتٍ جمعوية تأسيسية نجحت في صياغة أول دستور أساسي وطني عام ١٩٥٠.

المواطنة في عهد الحكومة الأتاسية المؤقتة في أواخر عام ١٩٤٩

بعد انقلاب العقيد سامي الحناوي (الانقلاب الثاني في سورية) على حسني الزعيم في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩، نقل السلطة لحكومة مؤقتة ترأسها الشيخ هاشم الأتاسي إلى حين انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً للبلاد. وفي سياق الشغور البرلماني والرئاسي أصدرت حكومة الأتاسي مجموعة تشريعات لحماية حقوق المواطنين. فأقر قانون الانتخاب الجديد، وأصبح يحق لكل سوريةٍ وسوريٍّ أتم الثامنة عشرة من العمر أن يكون ناخباً، على أن تحوز الإناث شهادة التعليم الابتدائي^{١٦}.

ورأى الحوراني أن أجلاً ما جاء في تشريعات الحكومة المؤقتة هو إلغاء المحاصصة الطائفية، واعتبره تطوراً اجتماعياً، سيمحو من الأذهان الكثير من التعصب المذهبي، وسيجعل السوريين يختارون المرشح الذي يؤمن لهم

^{١٤} الحوراني، المرجع السابق، ٢/٩٩١-٩٩٢.

^{١٥} رايسنر، مرجع سابق، ٩٨-٩٩.

^{١٦} يحيى قسام، موسوعة سورية بين المملكة والجمهورية، دمشق، دار يعرب، ٢٠١٦، ٤٣٤/٣، ٤٣٥.

مصالحهم الوطنية^{١٧}. فكان إلغاء التمثيل الطائفي خطوةً جريئة، فهو لم يُلغ الطائفية الدينية بل الطائفية السياسية، التي كانت قائمةً على توزيع المقاعد على أساس هوياتي وليس على أساس الخبرة والكفاءة.

ومن الإصلاحات التي أعطت الحياة المدنية في سورية أبعاداً سياسية واجتماعية ذات أهمية بالغة في عهد الحكومة الأناسية، هو إقرار حق المرأة في الانتخاب، إذ سمح القانون الجديد للمرأة بالتعبير عن رأيها في الحياة السياسية، وأصبح بإمكانها الانخراط في الاقتراع العام. وذلك القانون أثار نقاشاتٍ طويلة، ومعارك برلمانية بين قوى اليسار وجمعية العلماء المسلمين، في حين كانت تصل إلى الحوراني رسائل من بنات المُعارضين أنفسهم تُعبر عن شكر كاتباتها وتأييدهن، بحسب ما أورده الحوراني في مذكراته.

وبذلك تعد سورية أول بلدٍ عربي يُقدم على تلك الخطوة. فبعد إقرار قانون الانتخاب الجديد، أبرقت رئيسة الاتحاد النسائي السوري، السيدة عادلة بهم، برفية إلى رئيسة الاتحاد النسائي الدولي في ستوكهولم، وإلى سكرتير حقوق المرأة في الأمم المتحدة مُعلنةً أن المرأة السورية أصبحت تتمتع بحق انتخاب النواب للبرلمان كأول امرأة في تاريخ المشرق الحديث^{١٨}.

ومع ذلك، لاقت تلك الإجراءات معارضة قوية من الأحزاب التقليدية كالحزب الوطني، حيث رفض المادة التي تمنح من بلغ سن الثامنة عشرة حق التصويت بدلاً من سن الخامسة والعشرين. حيث اعتبروا أن القصد من التعديل هو إدخال الطلاب الجامعيين في العملية السياسية، للاستفادة من أصواتهم. كما تقدم النواب المسيحيون في حلب بمذكرة احتجاج على القانون الذي يمنع من لا يحمل شهادة ابتدائية دخول الانتخابات. كما احتج زعماء العشائر على النسبة البرلمانية المخصصة لهم^{١٩}. وذلك يدل على عدم تقبل بعض النخب إجراء تغييرات في طبيعة النظام، وتزايد حدة التنافس بين النخب الحزبية المختلفة على السلطة.

مرحلة الجمعية التأسيسية: المواطنة ونقاشاتها في دستور ١٩٥٠

بدأت انتخابات الجمعية التأسيسية بإشراف حكومة هاشم الأتاسي في تشرين الثاني/توفمبر ١٩٤٩، وشاركت فيها جميع الأحزاب عدا الحزب الوطني. وحرصت الحكومة ومجلس العقدا في الجيش بقيادة العقيد أديب الشيشكلي على أن تمر الانتخابات بسلاسة، وأن يعبر الشعب عن رأيه بحرية تامة. وعلى الرغم من حدوث بعض التلاعب في صناديق حماة ودير الزور، ولكن أفرزت الصناديق فوز مرشحي حزب الشعب والمستقلين بحصة الأسد. وقد وصف مراقبون تلك الانتخابات بأنها الأكثر نزاهة وحريةً في تاريخ سورية والشرق الأوسط.

وفي أول جلسة نيابية اختارت الجمعية لجنةً لإعداد الدستور من ثلاثة وثلاثين عضواً برئاسة ناظم القدسي، واستمرت اللجنة على مدار ثلاثة شهور ونيف في عملية صياغة الدستور^{٢٠}. وبغية إشراك الرأي العام في التفاعل مع عملية الصياغة،

^{١٧} الحوراني، مرجع سابق، ١٠٤٣/٢-١٠٤٤.

^{١٨} الحوراني، المرجع نفسه، ١٠٤١/٢-١٠٤٢.

^{١٩} سيد سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سورية (١٩٤٩-١٩٥٤)، تقديم عاصم الدسوقي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧، ١٦٧، ١٦٩.

^{٢٠} عبد الوهاب حومد، تقرير لجنة الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، العدد ٢٢، بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٥٠، ٥.

طلبت اللجنة من أفراد الشعب أن يُبدوا رأيهم حول مواده التفصيلية. وخلال مدة وجيزة تلقت اللجنة طوفاناً من العرائض، وبلغ طول بعضها عدّة أمتارٍ تحمل أُلوف التواقيع^{٢١}. وقد لخص يوهانس راينسر ثلاث عشرة عريضة طالبت بأن ينص الدستور على الإسلام كدين للدولة، ويظهر أن أكثر التواقيع كانت للطلاب الجامعيين، وبعض شيوخ النقابات في دمشق وحمص وحماة، وعلماء الشريعة الإسلامية ومُدرسيها أيضاً^{٢٢}.

بدأت أولى جلسات مناقشة الدستور في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠ بجلسةٍ صاحبة حول المادة المتعلقة بدين الدولة، حيث دعا النائب المسيحي إلياس دُمّر (المشهور عند ناخبه المسلمين باسم محمد إلياس دُمّر) إلى فصل الدين عن الدولة، ورأى "أن وجود مادةٍ في الدستور أو عبارة مصبوغة بصبغة دينية تترك أثراً نفسياً غير مُستحبٍ في روح كل عربي غير مسلم، وبالتالي يُعتبر نفسه غريباً في وطنه، ولا يتمتع بنفس الحقوق التي للمسلم"^{٢٣}، وكان ردّ النائب مصطفى السباعي، رئيس الجبهة الإسلامية، عليه بقوله: "إن الذين يُنادون بدين الدولة لم يكونوا يستوحون إلهاماً أجنبياً، وإنما استوحوا المادة من إرادة الأكثرية الساحقة من أفراد الشعب"^{٢٤}. ومقابل ذلك، دعت الأحزاب اليسارية لإلغاء المادة، وإقرار دستور علماني يرضي جميع المواطنين السوريين.

وبعد جدل برلماني وشعبي طويل، قرر العقلاء حسم الخلاف منعاً لحدوث أي تأزم طائفي داخل الدولة الوليدة، وكان على رأسهم مصطفى السباعي وأكرم الحوراني ورشدي الكيخيا. وانتهى الجدل إلى القبول بحلٍ وسط من قبل لجنة الأحزاب المشتركة، بأن تنص المادة على أن "دين رئيس الدولة الإسلام" وأن "الفقه الإسلامي مصدر للتشريع"، مع إضافة فقرةٍ تقضي باحترام الحقوق الخاصة لجميع الطوائف في البلاد. وصدر نص الدستور بصيغته الأخيرة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، وختم رئيس الجمعية التأسيسية رشدي الكيخيا على مسودة الدستور بعد تصويت الجميع على صيغته النهائية^{٢٥}.

ومن قضايا المواطنة التي اهتمت لجنة الدستور بمناقشتها مشاركة المرأة السورية، فقد أعطى الدستور الجديد المرأة "غير الأمية" حق الانتخاب، ولكنه صاغ مسألة حقها في الترشيح بشكل مفتوح يسمح لها بأن تترشح للانتخابات في قادم الأيام^{٢٦}. حيث نصت المادة الثامنة والثلاثون على أن "الناخبون هم السوريون والسوريات الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم، وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية، وتوفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب"^{٢٧}.

وأحدثت المادة التاسعة والثلاثون من الدستور، والتي تنص على أن "لكل سوري أن يُرشح نفسه للنيابة إذا توافرت فيه شروط الناخب"، جدلاً لغوياً وقانونياً بين من اعتبر أن الدستور لم يمنح المرأة حق الترشيح، وبين من اعتبر أن كلمة السوري تعني السوريين والسوريات. وهناك من اعتبر أن المقصود بالمادة هو حق التصويت وليس الترشيح. فقد

^{٢١} الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، العدد ١٢، بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٥٠، ١٣٤.

^{٢٢} راينسر، المرجع نفسه، ١٥٤-١٥٥.

^{٢٣} الجريدة الرسمية، الجلسة الثامنة والثلاثون، العدد ٥٧، بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، ٦٣٣-٦٣٥.

^{٢٤} الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ٦٣٧-٦٣٨.

^{٢٥} الحوراني، مرجع سابق، ١١٤٠/٢-١١٤٣.

^{٢٦} الجريدة الرسمية، العدد ٩، ١ آذار/مارس ١٩٥١، ٧٣٠.

^{٢٧} الحوراني، مرجع سابق، ١٠٤٢/٢.

تقدم أحد النواب باقتراحٍ "أضحك" أعضاء الجمعية، وهو إعطاء المرأة حق الترشح، ولكن بشرط بلوغها الأربعين من العمر.

ولكن الدكتور السباعي طالب المُشرعين بأن يكون النص واضحاً تمام الوضوح، بإعطاء المرأة حق الترشح والانتخاب معاً، ورأى أن المرأة في الإسلام هي كالرجل تماماً ما عدا الحق في الولايات العامة التي خصّ بها الإسلام الرجل. وأعاد السباعي تردّي وضع المرأة السورية إلى ظروف اجتماعية، وليس إلى عوامل تتعلق بالنوع البيولوجي بينها وبين الرجل، فهو اعتبرها مسألة اجتماعية بحته تتطلب الارتقاء بوضع المرأة، وتحريمها من المعاملة الدونية^{٢٨}. وهكذا أقرت المادة حق المرأة في الانتخاب ودون اعتراض من أحد، وهو ما يدل على تقبل النخب مشاركة المرأة كمواطنة في الميدان السياسي، إلا أن القانون لم يمنح المرأة الأمية الحق في الانتخاب ولا الترشح - بشكل عام - حتى انتخابات النيابة التي أجريت عام ١٩٥٤. إن الجديد في دستور ١٩٥٠ هو تركيزه على حقوق المواطنين والعدالة الاجتماعية^{٢٩}. فهو عبّر عن مرحلة جديدة من مراحل ارتقاء الحياة الاجتماعية، ونجاح السوريين في كفاحهم السلمي. وكما عدّ أول دستورٍ بحث قضايا العمال والفلاحين، وناقش قضية المرأة بجد وحزم. والفضل للنخبة القانونية الواعية من أعضاء الجمعية التي أدت دوراً بارزاً في إعلانه بشكلٍ مرضٍ لجميع المكونات الاجتماعية في سورية.

لقد بذلت بعض النخب الوطنية جهوداً كبيرةً من أجل تعزيز مبادئ المواطنة دستورياً، إلا أن الظروف التي أحاطت بسورية داخلياً وخارجياً من استمرار العلاقات الزبائنية والطبقية، وتباين اتجاهات النخب السورية واختلاف توجهاتها، وطبيعة علاقاتها بالقوى الخارجية الإقليمية والدولية، أدت إلى تراجع شعبية أنصار الليبرالية والمطالبين بالعدالة المواطنة. ففي سنة ١٩٥١ كانت ما نسبته ١٨% من النخب تدافع عن التغيير الجزئي نحو الحرية في الدولة التي قادتها العسكرية بعد آذار/مارس ١٩٤٩، حتى رجح الميزان في نهاية عقد الخمسينات لمصلحة الراديكاليين اليساريين. فاعتبر التراجع المتواصل في مشاركة الناخبين من ٦٥% عام ١٩٤٧ إلى ٣٥,٥% عام ١٩٤٩، ومن ٤٠% عام ١٩٥٤ إلى ٢٧,٦% عام ١٩٦١ مؤشراً واضحاً على انهيار شرعية الدولة الليبرالية، وتراجع الرغبة لدى كثير من القوى الشعبية بتوفير ظروف حياة ديمقراطية سياسية، وبدا نظامُ النخبة عاجزاً عن مواكبة التهديد الخارجي وحلّ الأزمات الاجتماعية، وأخيراً صفق السوريون لجمهورية عبد الناصر البولييسية، وقد عبّر جوردن توري عن الحالة النفسية للنخب السياسية بقوله: "ولم تكن هناك محنة أشد مأساوية على الديمقراطية في سورية من تَوَقُّ المتنورين لموتها"^{٣٠}.

^{٢٨} الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ٧٣٣-٧٣٤.

^{٢٩} Torrey, p.177.

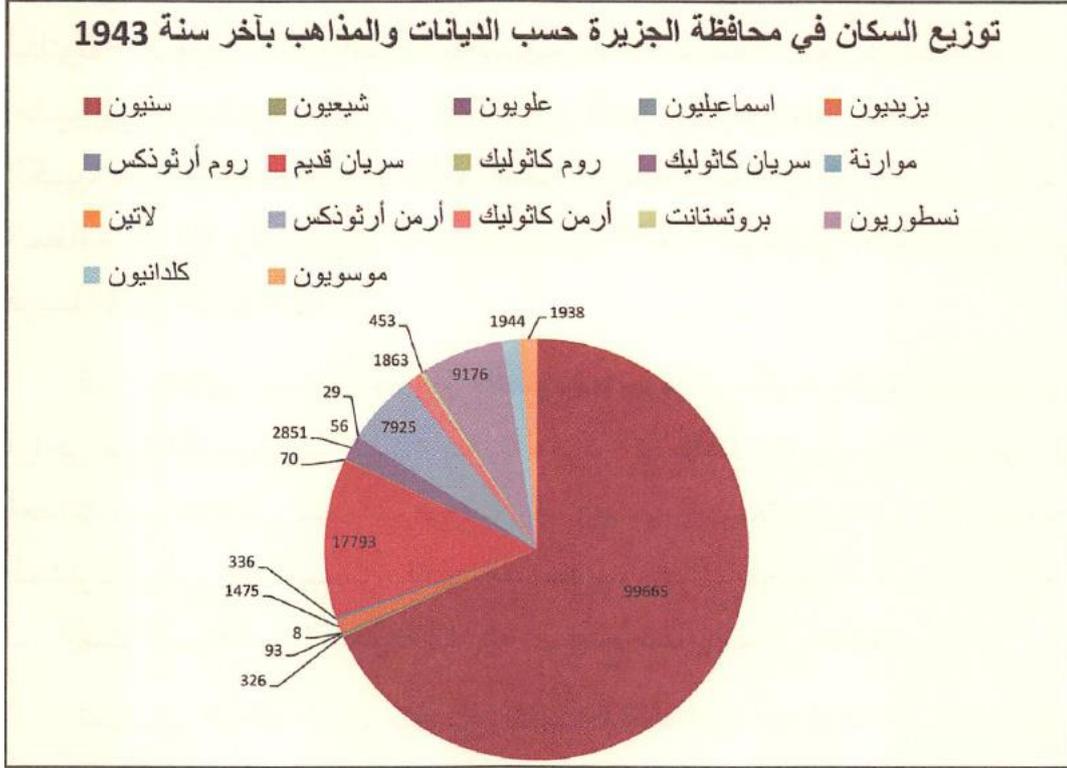
^{٣٠} Torrey, 115، وانظر: هينبوش، مرجع سابق، ١٤٢، ١٤١.

خاتمة

تعتبر الإصلاحات الدستورية المواطنة التي تحققت بعد الاستقلال الوطني عاملاً هاماً ساعد على الانتقال بسورية من حالة الاجتماع الأهلي إلى الاجتماع الوطني. فقد بذلت النخب الوطنية جهودها لإغناء تلك الثقافة بدافع تعزيز الولاء الوطني، وترسيخ هوية شمولية قومية وإسلامية واشتراكية. ولكن النخب السورية ركزت على إتاحة حرية التصويت للمواطن، دون الاهتمام بالمطالب الضرورية له كالإصلاح الاقتصادي وتوزيع الثروة وغير ذلك. وأصبح حق الانتخاب والترشح هو القيمة السياسية الوحيدة المكتسبة في الحياة المدنية. وتحول المواطن السوري إلى مجرد "صوت" في أدراج البرلمان، وأداة تتحكم بها النخب المتصارعة وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والفكرية.

وفي نهاية المطاف يمكن القول، لم تتمكن القوى الوطنية التقليدية والراдикаلية اليسارية من بلورة هوية وطنية جامعة تجمع السوريين حولها، وبدلاً من أن تُساهم في تعزيزها، قادت الجماهير إلى انتماءات هوياتية أكثر إشكالية وتعقيداً. فقد قاد التنافس بين النخب على السلطة، وزج الجيش في صراعاتها، وتداعيات هزيمة فلسطين الكارثية، وتوزع ولاءات الأحزاب الخارجية إلى صعود نخبة تسلطية "شعبوية" لعرش سورية في مطلع عقد الستينيات، وحملت شعار المواطنة الثورية بديلاً عن المواطنة الدستورية. وبدأت مرحلة الحكم التسلطي "الصلب" الذي قلل من أهمية المجتمع المدني السوري، وأخضعه لسلطته، وربط قيم المواطنة وممارساتها بمبادئ الحزب الواحد، وإرادة الزعيم الفرد طوال العقود الأربعة اللاحقة من حكم سورية.

ملحق



نموذج عن التركيبة السكانية في سورية في مطلع عهد الاستقلال (منطقة الجزيرة الفراتية)^{٣١}

^{٣١} محمد جمال باروت، التكوّن التاريخي للجزيرة السورية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٣، ٥٢١.